

الْحَبِيبُ الْكَافِي

فِي

فَنَاصُولِ فِقْهِ مَذْهَبِ الْحَقِيقَةِ

الطبعة الأولى
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م
جميع الحقوق محفوظة



الكويت - مدينة سعد العبدالله - الدائري السادس - ق 3 - م 28

Website : www.daradahriah.com

E-mail : daradahriah@gmail.com

(+965) 559221028 - (+965) 51155398 - (+965) 99627333

الموزعون المعتمدون

مكتبة الميمنة المدنية

(المدينة المنورة)

daralminna@gmail.com

(+966) 558343947

دار التدمرية للنشر والتوزيع

(الرياض)

tadmoria@hotmail.com

(+966) 114925192

دار أندلسية للنشر والتوزيع

(الكويت)

darandalusia@hotmail.com

(+965) 94747176

مفكرون الدولية للنشر والتوزيع

(مصر الجديدة)

mofakroun@gmail.com

(+2) 01110117447

المكتبة الأسدية للنشر والتوزيع

(مكة المكرمة)

alsadi2000@hotmail.com

(+966) 125273037

مكتبة الشنتيبي للنشر والتوزيع

(جدة)

hassan_hygc@hotmail.com

(+966) 504395716

الْحَبِيزَةُ الذَّكِيَّةُ

فِي

فَنَاصِئِ فِقْهِ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ

تَأَلَّفَ

عُمَرُو بْنُ الدِّينِ الْحَنْفِيُّ الْقَلَوِصِيُّ

دَارُ الظَّاهِرِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الخبية الذكية
في
فن أصول فقه مذهب الحنفية

لجامعها المرتجي عون المعين السيد عمر نور الدين
الحنفي القلوصي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

لا تطبع هذه النسخة إلا بأذن صاحبها وثمنها غرش صاغ

طبع في مطبعة المنقطاف بمصر سنة ١٢١٤ هجرية
على نفقة محمد فرج الجزار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اسبغ علينا نعمه وأحكم أصول شريعته بكتابه
وسنة نبيه صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه * وبعد فيقول الدليل
المسكين عمر بن عمر بن نور الدين الحنفي مذهبا القلوصي بلدا هذه
مجموعة لطيفة مميّتها (بالنخبة الذكيّة في فن اصول فقه الحنفية) جمعتها
لنفسي ولئن هو قاصر مثلي والله المستول ان ينفع بها كل من تعلمها او
علمها انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير

✽ فن أصول الفقه ✽

هو علم بأحوال الأدلة الموصلة الى الاحكام الشرعية على
وجه كلي وأصول الشرع المستنبطة منها الأحكام ثلاثة
الكتاب والسنة واجماع الأمة وكذا القياس
(قوله أصول الفقه) هي جمع أصل والأصل ما يبنى عليه غيره
حسباً كان او عقلياً والفقه معرفة النفس ما لها وما عليها والأحكام جمع
حكم وهو ما ثبت بخطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد كالقرضية والوجوب
والنّدب والإباحة والكراهة والحرمة والصحة وغير ذلك (قوله على وجه
كلي) متعلق بالموصلة مثال الاستنباط من الكتاب قوله تعالى ولا

تقربون حتى يطهرون وحرمة القربان للأذى فقيس عليها اللواط. ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم المرأة ليست بنجسة لانها من الطوافين عليكم فقيس عليها طهارة سواكن البيوت للطواف ومن الاجماع قولهم في الزنا انه يوجب حرمة المصاهرة قياساً على الوطء الحلال لوجود العلة وهي الجزئية

❖ الافعال ❖

افعال النبي عليه الصلاة والسلام الصادرة منه عن قصد أربعة فرض وواجب ومستحب ومباح والصحيح من مذهبنا ان ما علمناه من افعاله عليه الصلاة والسلام واقعاً على صفة من وجوب ونحوه يقتدى به في ايقاعه على تلك الصفة وما لم يعلم ايقاع فعله على اي صفة حملناه على أدنى منازل فعله وهو الإباحة. والوحي نوعان ظاهر وباطن فالظاهر ما ثبت بلسان الملك او بإشارته او ظهر لقلبه عليه الصلاة والسلام بالهام الله تعالى له والباطن ما ينال باجتهاد رأييه عليه الصلاة والسلام بتأمله في الاحكام المنصوصة وهو كالألهام وان شرائع من قبلنا تلزمنا اذا قص الله او رسوله علينا من غير انكار ما لم ينسخ وتقليد الصحابي معتقداً للحقية قولاً او فعلاً واجب يترك به قياس التابعين ومن بعدهم

(قوله 'وتقليد الصحابي الخ) وذلك كما في أقل الحيض فإن علماءنا قالوا أنه ثلاثة أيام اخذوا بقول عمر رضي الله عنه وكذلك فساد شراء ما يباع بأقل مما يباع قبل فقد الثمن عملاً بقول عائشة رضي الله عنها فيما روي أن امرأة جاءت إليها وقالت اني بعت من زيد بن ارقم خادماً بثمانانة درهم الى كذا فاحتاج الي ثمنه فاشترينته منه قبل حل الاجل بستائة فقالت عائشة رضي الله عنها بثمنها شريت واشتريت ابني زيد ابن ارقم أن الله تعالى ابطال جهاده وحجة مع رسول الله عليه الصلاة والسلام إن لم يتب فاتاها زيد معتذراً فثلث قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف

❖ المشروعات ❖

المشروعات اربعة انواع . فرض وواجب وسنة ومستحب فالفرض ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه وحكمه الثواب بالفعل والعقاب بالترك بلا عذر حتى يكفر جاحده ويفسق تاركه بلا عذر والواجب ما ثبت بدليل ظني فيه شبهة وحكمه حكم الفرض عملاً لا اعتقاداً حتى لا يكفر جاحده ويفسق تاركه تهاوناً بأن لا يرى العمل بخبر الآحاد واجباً والسنة ما واطب عليها النبي عليه الصلاة والسلام مع الترك مرة او مرتين وحكمها الثواب بالفعل والعقاب بالترك والمستحب ما فعله النبي عليه



الصلاة والسلام مرة وتركه أخرى واجبه السلف وحكمة
الثواب بالفعل وعدم العتاب بالترك

(قوله ما ثبت بدليل قطعي الخ) وذلك كالإيمان والصلاة والزكاة
والصوم والحج (قوله ما ثبت بدليل ظني الخ) وذلك كصدقة الفطر
والأضحية وتعيين الفاتحة (قوله ما واطب عليها النبي عليه الصلاة
والسلام الخ) وذلك كسنة الفجر والظهر والقبليّة والبعدية والمغرب
والعشاء البعديتين (قوله والمستحب ما فعله النبي الخ) وذلك كصلاة
الأربع ركعات قبل العصر والأربع والست بعد المغرب

❦ الأسباب ❦

الأسباب كحدوث العالم والوقت وملك النصاب التام وشهر
رمضان والرأس الذي يموت ويبي عليه والبيت الحرام والأرض
النامية والقتل عمداً والزنا والسرقة والافطار عمداً فأما حدوث
العالم فإنه سبب لوجوب الإيمان والوقت سبب لوجوب الصلاة
وملك النصاب التام سبب لوجوب الزكاة وشهر رمضان سبب لصومه
والرأس الذي يموت ويبي عليه سبب لصدقة الفطر والبيت الحرام سبب
للحج والأرض النامية سبب للعشر والحراج وأما القتل عمداً والزنا
والسرقة والافطار عمداً فإنها أسباب للعقوبات والحدود والكفارات

❖ الحقيقة والمجاز ❖

الحقيقة لفظ مستعمل في موضوعه من حيث هو موضوعه
والمجاز لفظ مستعمل في غير موضوعه من حيث لاهو موضوعه
وحكم الحقيقة ثبوت الحكم للموضوع له قطعاً وحكم المجاز ثبوت
الحكم للمعنى المستعار له ومتى أمكن العمل بالحقيقة سقط المجاز
ولا يمكن اجتماعهما مرادين بلفظ واحد وإذا كانت الحقيقة
متعذرة أو منهجرة صير إلى المجاز

(قوله الحقيقة لفظ مستعمل الخ) وذلك مثل الصلاة للعبادة
الخاصة بالنسبة للوضع الشرعي والدعاء بالنسبة للوضع اللغوي (قوله
والمجاز لفظ مستعمل الخ) وذلك كلفظ الصلاة إذا استعمله الشارع في
الدعاء بالنسبة معناه الشرعي فإنه مجاز وإن بقي على موضوعه اللغوي
أذ لم يبق عليه من حيث هو موضوعه (قوله وحكم الحقيقة ثبوت الحكم
الخ) وذلك كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا وكقولهم ولا تقر بوا
الزنا (قوله وحكم المجاز ثبوت الحكم الخ) وذلك كقوله تعالى أولامستم
النساء وكحديث لا تبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين حيث
إن الحكم هنا المستعار له وإن المراد من الآية الجماع ومن الحديث ما يحمل
من المطلق (قوله ومتى أمكن العمل بالحقيقة الخ) وذلك لأن الخلف
لا يعارض الأصل وفرعوا على عدم إمكان اجتماعهما إن الوصية للموالي
لا تتناول موالى الموالى ولا يلحق غير النحر بالنحر ولا يراد بنو بنيه

بالرخصة لا بنائها (قوله وإذا كانت الحقيقة منعدرة أو مبهورة الخ)
 مثال تعذرها لو حلف أن لا يأكل من هذه التمرة فالجواز أن لا يأكل
 من ثمرها ومثال عجزاتها لو حلف أن لا يضع قدمه في دار فلان فالجواز
 أن لا يدخل

❖ الامر والنهي ❖

الامر قول القائل لغيره عَلَى سبيل الاستعلاء افعَل وموجبه
 الوجوب واستحقاق الوعيد لتاركه ولا يقتضي التكرار ولا يحمل
 ولكنه يقع على أقل جنس الفعل الأمور به ويحمل كله وحكمه
 نوعان اداء وهو تسليم عين الواجب الثابت بالامر وقضاء وهو
 تسليم مثل الواجب به والاداء والقضاء يستعمل احدهما مكان
 الآخر مجازاً شرعياً والنهي قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء
 لا تفعل وموجبه وجوب الانتهاء عن مباشرة المنهي عنه ويقتضي
 الفور والتكرار ضد الامر ويكون قبيحاً لعين الفعل الذي
 اضيف اليه النهي أو لغيره

(قوله الامر قول القائل الخ) خرج بالقول الفعل والاشارة
 وبلاستعلاء القضاء والالتماس وبافعل قوله لمن دونه اوجبت عليك
 ان تفعل كذا والمقصود ان فعله عليه الصلاة والسلام لا يكون موجباً

عدنا بل بخاص المراد من الامر وهو الوجوب بصيغة الفعل وخرج
 بالوجوب في قوله وموجبه الوجوب النذب والاباحة (قوله ولا يقتضي
 التكرار) اي الاستمرار والمراد تكرار الفعل اي وقوعه مرة بعد اخرى
 في اوقات متعددة وجنس الفعل المأمور به هو الفرد حقيقة بلانية
 (قوله ويحمل كله) اي كل الجنس من حيث انه فرد اعتباري وفرعوا
 عليه انه لو قال الزوج لامرأته طلقي نفسك انه يقع على الواحدة الا
 ان ينوي الثلاث فيقع ثلاث لانه نوى محتمل كلامه ولا تعمل لنية
 الثنتين لانه ليس بفرد حقيقة ولا اعتبار (قوله وهو تسليم عين الواجب)
 كناية عن افعال الجوارح فان لما حكم الجواهر (قوله والاداء والقضاء
 يستعمل احدهما الخ) فرعوا عليه جواز الاداء بنية القضاء وبالعكس
 في الصحيح (قوله ويكون فيجاء لعين الفعل الخ) وذلك كالكفر والظلم
 والكذب واللواط وكصوم يوم النحر والبيع وقت النداء ووطء الحائض
 والصلاة في الارض المفضوعة

❖ الصريح والكناية ❖

الصريح ما ظهر المراد به ظهوراً تاماً حقيقة كان او مجازاً وحكمه
 تعلق الحكم الشرعي بعين الكلام وان لم يقصده وأما الكناية
 فما استتر بالاستعمال المراد به ولا يفهم الا بقرينة حقيقة كان او
 مجازاً وحكمها ان لا يجب العمل بها الا بالية او دلالة الحال

(قوله) اصريح ما ظهر مراد به (خ) وذلك كقول السيد بعده
 أنت حرّ والروح له وجه أنت طلق فذهبنا في زالة الرق والنكاح
 حقيقتان شرعيتان مجردان هو يان صريحان في ذلك بواسطة كثرة
 الاستعمال (قوله) وحكمة تعاق الحكم الشرعي ان (خ) فروعاً عليه انه لو
 صق روح زوجته او اعلى سيد عبده مخضوع وقع كأن راد ان يقول
 مثلاً صحف الله او سقي فقال أنت طلق لو أنت حرّ (قوله) وما
 كفاية في استنتر بالاستعمال مراد به (خ) وذلك مثل التعمير كهو مثلاً
 فإنه لا يميز بين سم واسم لا يدلالة اخرى (قوله) حقيقة كن او مجازاً
 اي فان الحقيقة والمجاز قبل التعارف بعدن من كفاية عند لاصوابين
 (قوله) وحكمة أنت لا يجب ممن بها لا بأسية (خ) وذلك كبر
 وحرم فلا يقع بهما الطلاق الا ان يسووة صغرى الأساسية لاستند
 المراد في الكفايات لان محل البينة متنوع يشمل وصلة النكاح والقواصة
 وغيرها فمع انية نعم البينة عن وصلة النكاح لا ان اعني وسنري
 رحمك وت واحدة راجع لا فاصلاً وقبر الطلاق سادة وروح
 بالصريح رحعي

❦ الاجماع ❦

الاجماع هو اتفاق مجتهدي هذه الامة في عصر على امر ديني
 اجتهادي بحيث يحصل به ما لم يكن قبل وركن الاجماع نوعان
 عزيمة وهو الشك منهم بما يوجب الاتفاق من الكل على الحكم

او شروعاتهم في الفعل ان كان من باب الفعل ورخصة وهو ان
يتكلم به البعض او يفعل به دون البعض الباقي واهل الاجماع
من كان مجتهداً وليس له فيه بدعة يدعو الناس اليها ولا فسق
وكون الاجماع من الصحابة او نسل النبي عليه الصلاة والسلام
وربطة الاقربين او من اهل المدينة وكذا انقراض العصريه
مجتهديه بعد اتفاقهم ليس بشرط والشرط في انعقاد الاجماع
اجماع الكل وخلاف الواحد الصالح للاجتهد مانع من الاجماع
عندنا بخلاف الاكثر وحكمه ان يثبت المراد به شرعاً على
سبيل اليقين والقطع

(قوله وركن الاجماع نوعان عزيمة الخ) فالاول كاجماع الصحابة
وصي الله عنهم على الاربع قبل الظهر وانه سنة لا واجب والثاني كما
اذا شرعوا جميعاً في المزارعة والمصارعة وفي التقرير عن الميزان فالاجماع
الفعل يندل على حسن ما فعلوا وكونه مستحباً (قوله وهو ان يتكلم به
البعض الخ) اي او يفعل به ويسكت الباقي بعد بلوغ ذلك اليهم ومضي
مدة التأمل وليس تمة خوف فتنة (قوله واهل الاجماع من كان مجتهداً
الخ) يعني انه لا عبدة باتفاق العوام وفقهه ليس باصولي واصولي ليس
بفقيه الا في لا يستغنى فيه عن الاجتهاد كاصول الدين واستقراض
الحل بل اوزن والتنويب بين الاذان والاقامة ونقل القرآن فان ذلك

جميعه نابت بالتواتر والاجتهاد ليس بشرط فيه فاجماع الموام فيه
كاجماع المجتهدين (قوله وكون الاجماع من الصحابة الخ) عدم تخصيص
الاجماع يشهد له اطلاق الادلة الواردة في ذلك كقوله تعالى كنتم
خير امة خرجت للناس وقوله وكذلك جعلناكم امة وسطاً وقوله عليه
الصلاة والسلام لا تجتمع ائمتي على ضلالة وما رآه المسلمون حسناً فهو
عند الله حسن (قوله على سبيل اليقين والقطع) يتفرع على ذلك كفر
جاحده لقوله تعالى ومن يتناقض الرسول من بعد ما تبين له الهدى
ويتبع غير سبيل المؤمنين يول الله ما تولى وصله جهنم وساءت مصيراً (تنبيه)
الاقوى اجماع الصحابة نصاً ثم الذي نص عليه البعض منهم وسكت
الباقون ثم من بعدهم من كل عصر على حكم لم يظهر فيه خلاف من
سبقهم ثم اجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف. لهذا وان الامة في اي
عصر كان من الاعصار اذا اخذوا في مسألة على اقول كان ذلك اجماعاً
منهم على ان ما عدا ذلك الاقول باطل وذلك لان الحق لا يعدو اقوالهم

❖ القياس ❖

القياس جعل الفرع مساوياً للاصل في الحكم والعلة وانه حجة
تقلاً وعقلاً وشرطه ان لا يكون الاصل المقيس عليه مخصوصاً
بحكمه بسبب نص آخر دال على الاختصاص وان لا يعدل به
عن طريق القياس وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص
بلا تغيير في المرع لحكم الاصل الى فرع هو نظيره في العلة

والحكم وكون الفرع لا نص فيه وان بقي حكم النص بعد
التعليل على ما كان قبله وركنه وصف جعل علامة على حكم
النص من الاوصاف التي ثبت حكم النص له وجعل الفرع
نظيراً له في حكمه بسبب وجود ذلك الوصف في الفرع وحكمة
وجملة ما يعلل له اربعة اقسام اثبات الموجب او وصفه واثبات
الشرط او وصفه واثبات الحكم او وصفه وتعدية حكم النص
الى ما لا نص فيه ليثبت فيه بعالم الرأي حكم لازم للتعليل
(قوله في الحكم والعللة) وذلك كقياس بذرة على البر في الربا
لعنة الكيل (قوله وانه حجة لا عقلاً) اما الاول فلقوله تعالى فاعثروا
يا اولي الاصول اي قيسوا والمعبرة بعموم اللفظ ولحديث معاذ رضي الله
عنه حين عزم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبعث الى اليمن قال
يـم نقضي قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان
لم تجد قال اجتهد راوي فقال عليه الصلاة والسلام الحمد لله الذي وفق
رسول رسوله كما يرضى به رسوله واما الثاني فان الاعتبار المأخوذ من
قوله تعالى فاعثروا هو كناية عن كوننا نتأمل فيما اصاب من قبلنا من
العقوبات باسباب نقلت عنهم لتكف عنها احترازاً عن مثله من الجزاء
اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في المعلوم والقياس نظير التأمل
المذكور (قوله وشرطه ان لا يكون الاصل انقيس عليه مخصوصاً الخ)
وذلك كقبول شهادة خزينة واحدة فانه خص بقوله عليه الصلاة والسلام

من شهد له خزيمة فهو حسيبه . وسماه ذا الشهادتين كرامة له فلا يقاس عليه غيره . وإن كان انفصل كأبي بكر رضي الله عنه لثلاً تبطل الخصوصية (قوله وإن لا يعدل به عن طريق القياس) وذلك كبقاء الصوم مع الأكل والشرب ناسياً بمحدث أتم على صومك إنما اطمعت وبك فلا يقاس عليه الخطي لأنه عدل به عن القياس لأن القياس فيه فوت القرينة بما يصاد ركناها وإن كان ناسياً ولكن ثبت البقاء معه بالحديث (قوله وإن يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص الخ) فترعوا على قيود هذا الشرط أنه لا يستقيم التعليل لاثبات اسم الرنا للواط لأنه من الاسماء وليس بحكم شرعي ولا أصح ظهار الدمى قياساً على صحة طلاقه كالمسلم تكون الحرمة في المسلم مغياًة بالكفارة وفي الذمي مؤبدة لا تنتهي بها لعدم اهليته فلا يقاس على المسلم ولا لتعدية الحكم من النامي في المطر إلى المكروه والخطي لأن عذره دون عذره ولا لشرط الإيمان في رقة كفارة اليمين والطهار لأنه تعدية إلى شيء فيه نص بتعيينه (قوله وكون الفرع لا نص فيه) يتفرع عليه أنه لا يجوز السلم الحلال قياساً على المؤجل فإن قوله صلى الله عليه وسلم إلى أهل معلوم نص فيه (قوله وإن يبق حكم النص بعد التعارض) وذلك لأن تغييره بالرأي باطل (قوله وصف جعل علامة الخ) أي وصف مشترك بين الأصل والفرع وهو قد يكون لازماً للنصوص وعارضاً وجلياً وخفياً وحكماً شرعياً وفرداً وعدداً وسمياً فاللازم كاثنية فإنها لازمة لمضروب وعللها زكاة الحلي والعارض كقتجار الدم في المستحاضة فإنه وصف عارض لاثبات الدم موجود في العرق بلا اقتجار والتعليل به يدل على

اعتبار صفة الخروج والحلي كالطواف في حديث المرأة ليست بنجسة فانها من الطوافين والحلي كالقدر والجنس في الربا والحكم الشرعي كتمليح عليه الصلاة والسلام قضاء دين الله بدين العباد في حديث الخثعمية لما سأله عليه الصلاة والسلام عن الحج عن أبيها أريأت لو كان على أهلك دين فقضيتيه أما كان يقبل منك فقالت نعم قال عليه الصلاة والسلام فدين الله أحق أن يقضى والفرد كالتثنية والعقد كالدور مع الحس والاسم كالدوم في حديث المستحاضة فانه دم عرق انفجر فالدم سم جنس والتعليل به يدل على اعتبار صفة النجاسة (قوله وحكمة وجملة ما يعلل له أربعة اقسام الخ) يعني ان ما يصلح للتعليل أربعة أقسام اولها اثبات الموجب ورابعها تعدية حكم النص الخ الا ان الثلاثة لا أول ان لم يوجد لها أصل نفاس عليه لا يصح تعليلها ما عدا القسم الرابع وهو تعدية حكم النص الخ لان التعدية حكم لازم للتعليل عندها ويقتل التعليل بدونها فاثبات الموجب كالجسدية لحرمة النساء أي الجنس بانتراده على محرمة للبيع نسيئة عندها بأشارة النص لما في النسيئة من شبهة الفضل وشبهة الربا كحقيقته ووصف الموجب كصفة السوم في زكاة الانعام من انموذ ولو تقدراً واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام في خمس من الابل السائمة شاة والشرط كالشهود في النكاح وسندل بقوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح الا بشهود ووصف الشرط كشرط العدالة والذكورة في شهود النكاح فانهما ليسا بشرط للاطلاق في الحديث المتقدم والحكم كالركعة الواحدة فانها غير مشروعة عندها لانها وصفة الحكم كصفة الوتر وهي واجبة عند الامام عملاً بحديث ان الله زادكم صلاة ألا وهي

الوتر هذا وان القسم الرابع وهو تعدية حكم النص الخ يكون على وجهين لان التعدية ان كانت بناء على العلة الظاهرة فالقياس او الباطنة فالاستحسان

❖ الاستحسان ❖

الاستحسان اسم لدليل يقابل القياس الجلي وهو يكون بالآثر والضرورة والاجماع والقياس الخفي ثم ان المستحسن بالقياس الخفي تصح تعديته دون المستحسن بالاجماع والآثر والضرورة (قوله اسم لدليل يقابل القياس الجلي) مثل السلم فانه جائز بالآثر وهو من أصل منكم فليسلم في كيل معلوم مع ان القياس يأبى جواز السلم لعدم المعقود عليه عند العقد وتطهير الأواني والآبار والحياض للضرورة المحوجة الى التطهير يعني ترك القياس وهو عدم طهارتها بعد نجسها لتعذر صب الماء على الحوض والبئر وضوحهما للتطهير للضرورة والاستصناع جائز بالاجماع لتعامل الناس مثل ان يأمر انساناً ان يحجز له خفاً بكذا وبين وصفه ومقداره ولم يذكر له اجلاً والقياس يقتضي انه لا يجوز لانه بيع معدوم كنهم استحسنوا تركه بالاجماع لما ذكر من تعامل الناس وطهارة سور سباع الطير بالقياس الخفي لانها تشرب بمنقارها وهو عظم وهو ليس بنجس من الميت فالحي اولى فصار لهذا باطلاً يتقدم ذلك الظاهر في مقابلته فسقط حكم الظاهر لعدم كونه مكروه لانها لا تحجز عن الميت فكانت كالدجاجة المخلاة (قوله ثم ان المستحسن بالقياس الخفي تصح تعديته الخ) يعني ان المستحسن

بالاجماع والاتر والضرورة معدول بها عن سائر القياس فلا تقبل
التعدية بخلاف المستحسن بالقياس الخفي فانه تصح تعديته ألا يرى ان
الاختلاف بين البائع والمشتري في مقدار الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب
بين البائع فيأماً جلياً لانه ليس بمنكر ظاهراً ويوجب استحقاقاً لان
البائع ينكر وجوب تسليم المبيع بأقل الثمن والمشتري يدعيه وينكر
الزيادة فيتحالفان ووجوب التحالف قبل القبض حكم تعدى الى الوارثين
حتى لو ماتا واحلف وارثاها فيه تحلفاً

﴿ العام ﴾

العام هو اللفظ الذي يتناول بالوضع افراداً متفقة الحدود على
سبيل الشمول لا البذل وهو يوجب الحكم فيما يتناوله من
الواحد لو غير جمع والثلاث والاثنين لو جمعاً قطعاً ثم ان العموم
يكون بصيغة الجمع وكل وجميع والنكرة في سياق النفي ومن وما
والمعرف بأل اذا كانت للجنس

(قوله العام هو اللفظ الخ) هذا تعريف للعام اصطلاحاً واما لغة
فمعناه الشامل وشرح بقوله افراداً ما كان خاصاً بالعين او الجنس او
النوع او الاحزاء كزيد واسنان ورجل وكذا العددان زيدا لا يتناول
لأفرداً وانساناً دل على الماهية لا الافراد ورجلاً دل على فرد منهم

والعدد يتناول اجزاء وهي آحاد لا افراد وخرج بمنفعة الحدود المشتركة لان افرادة مختلفة الحدود فلا يكون عاماً وقوله على سبيل الشمول لا البدل مخرج للكرة في الاثبات كرجل مثلاً فانه يتناول افراداً متفقة الحدود ولكن على طريق البدل لا على طريق الشمول وقوله قطعاً اي لا يجوز تخصيصه بواحد منها ما لم يتم دليل قطعي على تخصيصه (قوله ثم ان العموم يكون بصيغة الجمع الخ) اي بالصيغة والمعنى او بالمعنى لا غير وذلك كرجال وقوم واما امط كل فانها تصحب الاسماء فتعني فان دخلت على المنكر اوجبت عموم افراده وان دخلت على المعروف اوجبت عموم اجزائه وخرجوا على ذلك ما لو قال انت طالق كل التطليقة تقع واحدة وما لو قال انت علي كطهر امني كل يوم لا يقربها ليلاً ولا نهاراً حتى يكفر واذا كفر مرة بطل الطهار ولو قال في كل يوم له ان يقربها ليلاً ويكون مظاهراً كل يوم بطهار جديد هذا واذا وصلت كل ما المصدرية اوجبت عموم الافعال ويكون لمصدر بمعنى الوقت فمعنى كلما تزوجت امرأة هي طالق كل وقت يقع مني التزوج فتطلق في كل تزوج ولو بعد زوج آخر ويثبت عموم الاسماء في كلما فمعنا كعموم الافعال في كل كذلك ضرورة عموم الاسماء قصداً واما جميع فهي لعموم الاجتماع دون الانفراد حتى اذا قال جميع من دخل هذا الحصن اولاً فله من النفل كذا فدخله عشرة معاً ان هم نفلاً واحداً بينهم جميعاً بالشركة ولو دخلوه فرادى فالنفل الاول فقط (قوله والكرة في سياق النفي الخ) اي في موضع ورد فيه النفي بان ينسحب عليها حكمه بلزوم العموم ضرورة ان انتفاء فرد مبهم لا يكون لآبانتفاء جميع الافراد وذلك ان

تضمنت من الاسترقاقية نحو لارجل في الدار وفي سياق الاثبات تخص
عندنا لكنها مطلقة على فرد غير معين نحو اكرم كل رجل واماً من وما
فقرعوا عليهما ما اذا قال من شاء من عبيدي العتق فهو حرّ فشاؤوا
عنفوا جميعاً وما اذا قال لآمنه ان كان ما في بطنك غلاماً فأنت حرة
فولدت غلاماً وجارية لا تعتق لان الشرط كون جميع ما في بطنها
غلاماً وامه المعروف بال اذا كانت للجنس فينفرع عليه ان الخالف
يبحث بتزوج امرأة فيما اذا حلف لا يتزوج النساء لصيرورتها للجنس
وكذا يبحث بالواحد في لا يشتري العبيد او لا يكلم الناس

❖ الخاص ❖

الخاص هو اللفظ الموضوع لواحد او متعدد محصور ثم ان
كان مشتملاً على كثيرين متفاوتين في احكام الشرع فيكون
خاص الجنس وان كان مشتملاً على كثيرين متفقين في الحكم
فيكون خاص النوع وان كان له معنى واحد حقيقة فيكون
خاص العين وحكمه ان يتناول المخصوص قطعاً ولكون الخاص
قطعياً صح ايقاع الطلاق الصريح بعد الخلع ووجب مهر المثل
بنفس المقدفين زوجت بلا مهر

(قوله الخاص هو اللفظ الموضوع الخ) يعني ان اللفظ ان كان
مسماةً متعدداً ولو بالنوع او متعدداً فالخاص فدخل المطلق والمعدود

والامر والنهي والمراد بالمحصور ان يكون في اللفظ دلالة على
 انحصار في عدد معين وبغير انحصار عدده والمراد بالحكم في قوله
 متفقين في الحكم الشرعي وهذا الذي ذكر من التعريف انما هو
 للجنس والنوع عند الفقهاء لا للمناطقة فان الفقهاء لما كان نظرهم في
 الاحكام جمعوا اللفظ المشتل على كثيرين متفاوتين في الاحكام جنساً
 خاصاً كإنسان فانه مشتق على الرجل والمرأة والحكم بينهما متفاوت
 وفرعوا عليه ان من اشترى عبداً وظهر انه مائة او عكسه لم يعقد البيع
 وجعلوا المشتل على كثيرين متفقين في الحكم نوعاً خاصاً كرجل وما
 الاختلاف بين العاقل وغيره فعارض (قوله وحكمه ان يتناول المخصوص
 قطعاً) فرعوا على ذلك عدم جواز الحاق التعديل في الصلاة كالمطيرة
 في الركوع الثابت بحبر الواحد وهو قوله عليه الصلاة والسلام للاعرابي
 قم فصل فانك لم تصل بأمر الركوع والسجود وهو قوله تعالى اركعوا
 واسجدوا في الفرض ويطار شرط الولاية وهو الشائع في افعال الوضوء
 والتسمية والترتيب والنية في آية الوضوء وهو قوله تعالى فاعسلوا ومسحوا
 لان الغسل والمسح خاصان ومعناها معلوم وهو الاسالة والاصابة فاشتراط
 هذه الاشياء يكون زيادة على النص ونسب (قوله) ولكن الخاص قطعياً
 صحيح إيقاع الطلاق بعد الخلع (ن) اما في إيقاع الطلاق بعد الخلع فعملاً
 بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الواقع بعد قوله فلا جناح عليهما
 فيما افئدت به فانه يفيد وقوع الطلاق بعد الخلع واما وجوب مهر المثل
 بنسب العقد فعملاً بقوله تعالى ان تبغوا بأموالكم ولا تبغوا حاص
 وضع للطلب والصلب يقع بالعقد الصحيح فيجب المال عملاً بآية الاصلاق

❖ المشترك ❖

المشترك لفظ وُضع لان يتناول افراداً مختلفة الحدود على سبيل البدل لا الشمول وهو لا يستعمل في اكثر من معنى واحد وحكمه التوقف فيه والتأمل حتى يترجح بعض وجوه العمل به (قوله لان يتناول افراداً) اي فردين ما كثر فالاول كالقرء الموضوع للحيض والظهر والثاني كعين وخرج بمختلفة الحدود العام لانه وُضع لافراد متفقة الحدود (قوله وحكمه التوقف فيه الخ) يعني ان علماءنا تأملوا في لفظ القرء فوجدوه دالاً على الجمع والانتقال وكلاهما في الحيض لانه يجتمع في الرحم ويستقل فرجوا حملة عليه

❖ المؤول ❖

المؤول لفظ ترجح من المشترك السابق بعض وجوههما يوجب الظن سواء كان رأياً او خبر واحد وحكمه وجوب العمل به على احتمال الغلط والسهو (قوله سواء كان رأياً او خبر واحد) اي لانه ان ثبت بالرأي هو لا حظ له في اصابة الحق على وجه القطع اذ المتهمد يخطئ ويصيب وكذا ان ثبت بحبر الواحد لانه دليل ظني فيكون الثابت به ظنياً ايضاً لا قطعياً وذلك نظير من وجد ماء فظن طهارته او اخبره واحد لزمه التوضاً به فلو تبين بجماعته اعاد

❖ الظاهر ❖

الظاهر اسم لكلام اتضح المراد به لسماع مجرد سماع الصيغة
بلا تأمل وحكمة وجوب العمل بالذي ظهر منه يقيناً
(قوله الظاهر اسم لكلام اتضح المراد به الخ) كما في قوله تعالى
واحل الله البيع وحرم الربا فإنه ظاهر في التحديد

❖ النص ❖

النص لفظ ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلم مسوق
له لا في نفس الصيغة وليس في اللفظ ما يدل عليه وضعاً
وحكمة وجوب العمل بما وضع على احتمال تأويل هو في حيز المجاز
(قوله النص لفظ ازداد وضوحاً الخ) وذلك كقوله تعالى فالتكوا
ما طاب لكم الآية مهم منه اباحة النكاح وبيان العدد والكلام سبق
للثاني بدليل السباق وهو فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة فالآية ظاهرة
في الاباحة نص في بيان العدد (قوله وحكمة وجوب العمل بما وضع على
احتمال الخ) اي فلا يخرجها ذلك الاحتمال عن القطع كما ان احتمال
الحقيقة المجاز لا يخرجها عن كونها قطعية كما في قواك جاءني زيد فإنه
يحمل المعنى لكتابه او رسوله لكن هذا الاحتمال لم ينشأ عن دليل
فلا يقدح في قطعية الحقيقة

❖ المفسر ❖

المفسر لفظ ازداد وضوحاً على النص على وجه لا يبق معه
احتمال التأويل وحكمه وجوب العمل به على احتمال النسخ من
حيث هو مفسر

(قوله المفسر لفظ ازداد وضوحاً الخ) فرعوا عليه الله لو تزوج
الرجل امرأة إلى شهر يكون متعة لا نكاحاً لأن قوله تزوجت نص في
النكاح ويحمل المتعة وإلى شهر معين فيها لا يحمل النكاح كونه
لا قبل التوقيت (قوله وحكمه وجوب العمل الخ) وذلك كقولهم تعالى
فسجد الملائكة كلهم أجمعون لأن الملائكة عام وكلهم يقصع احتمال
التخصيص واجمعون يقطع التفرقة فصار مفسراً

❖ المحكم ❖

المحكم لفظ أحكم المراد به وامتنع عن احتمال النسخ والتبديل
وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال نسخ

(قوله لفظ أحكم المراد به الخ) كما في قوله عليه الصلاة والسلام
الجهاد ماض مبد بعثني الله تعالى إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال
لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل فقد أفاد الحديث حكماً شرعياً
عملياً غير محتمل نسخ لاستتماله على لفظ دال على الدوام

❖ الحفي ❖

الحفي لفظ حفي معناه بسبب عارض في الصيغة لا يدل إلا بالطلب وحكمة النظر فيه ليعلم ان اخفاءه لمزية او نقصان فيظهر المعنى (قوله الحفي لفظ حفي الخ) يعني ان الحفي ضد الظاهر والمراد بالضد ههنا ما يقابل الشيء ويكون بينهما نهاية الخلاف وذلك كآية السرقة فانها ظاهرة في إيجاب القطع في كل سارق من البيت خفية لكن لما وجدوا معنى السرقة كاملاً في حق الطارار وهو الذي يشق الثوب وناقصاً في حق النبأش وهو سارق الكفن بعد دفن فالوا بالقطع في حق الطارار لا النبأش وذلك لان الطارار سارق يأخذ مع حضور المالك ويقظته فله مزية على السارق من البيت خفية بخلاف النبأش

❖ المشكل ❖

المشكل هو الكلام الداخل في امتاله بحيث لا يعرف إلا بدليل يتميز به وحكمه اعتقاد الحقيقة فيه هو المراد به ثم لاقبال على الطلب والتأمل في نظيره لاني نفس الصيغة الى ان يتبين المراد (قوله المشكل هو الكلام الداخل الخ) وذلك كما في قوله تعالى فأتوا حرثكم أنى شئتم اشتبه انه بمعنى من أين او كيف فبعد الطلب والتأمل ظهر انه بمعنى كيف فافتصى التحجير في الايتاء اي سواء كانت فائمة او نائمة او مدبرة بعد ان يكون المأتي واحداً والقريئة على ذلك الحرث المذكور إذ لا بد من موضع الحرث

﴿ المجمل ﴾

المجمل لفظ تواردت فيه معان بلا رجحان واشتبه المراد منه
اشتباهاً لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم
الطلب ثم التأمل ان احتيج اليهما وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو
المراد والتوقف فيه الى ان يتبين المراد ببيان المجمل

(قوله المجمل لفظ تواردت فيه معان الخ) وذلك كالصلاة والزكاة
وضعا للدعاء والتماء وما ليسا مرادين فتفسرا ببيان الرسول عليه الصلاة
والسلام

﴿ المتشابه ﴾

المتشابه هو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه في حقنا
دون الرسول عليه الصلاة والسلام وحكمه اعتقاد الحقيقة في
الدنيا قبل الاصابة يوم القيامة لانه لا ابتلاء في الآخرة

(قوله المتشابه هو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه الخ)
وذلك مثل الم والمص في اوائل السور فنؤمن بها ولا نؤول
وكالصفات في نحو اليد والعين وهذا في حقنا دونه عليه الصلاة والسلام
فالمتشابه وضع له دون غيره

﴿ خطاب الكفار ﴾

ان الكفار مخاطبون بالامر بالايمان وبالشرائع كالصلاة والصوم وبالمشروع من العقوبات كالحدود والقصاص وبالمعاملات كالباع والاجارة ونحوها

(قوله ان الكفار مخاطبون الخ) وذلك لقوله تعالى قل يا أيها الناس افي رسول الله الى قوله فآمنوا بالله ورسوله (قوله) وبأشروع من العقوبات اي فيعاقبون في الآخرة على ترك اعتقاد وجوبها وعلى ترك الاداء ايضاً زيادة على عقوبة الكفر (قوله كالحدود) اي فتقام عليهم الحدود عند ثبوت اسبابها كالسرقة والزنا والقتل لانها بطريق الجزاء والعقوبة لتكون زاجرة عن اسبابها (قوله وبالمعاملات الخ) اي لان المطالب بها امر دنيوي ولانهم ملتزمون بعقد الذمة فيما يرجع الى المعاملات في احكامنا

﴿ الاجتهاد ﴾

الاجتهاد استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي ويتنوع الى استدلال ظني وقياسي وشرطي ان يحوي المجتهد علم الكتاب بمعانيه ووجوهه وان يحوي ايضاً علم السنة بطرقها وان يعرف وجوه القياس وحكمه الاصابة بغالب الرأي والحق

في موضع الخلاف في المسائل الفقهية واحد والمصيب عند
اختلاف المجتهدين كذلك والمختار من الأقوال عندما ان المجتهد
مخطئ في اصابة المطلوب مصيب في نفس اجتهاده

(قوله ويتنوع الى استدلال ظني الخ) يعني ان الاجتهاد
لا يحلو من ان يكون في موارد النص او غيره و لاول استدلال ظني
والثاني قيامي (قوله ان يحوي المجتهد علم الكتاب بهمايو الخ) يعني
بان يعرف معاني المفردات والمركبات وخواصها في لافادة فيفتقر الى
اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان و بان يعرف المعاني المؤثرة في
الاحكام بان يعرف مثلاً في قوله تعالى اوجاه احدكم من الغائط
ان المراد بالغائط الحدث وان علة الحكم خروج النجاسة من بدن
الانسان الحي والمراد من معرفة الكتاب معرفة المقدار الذي يتعلق
بمعرفة الاحكام والمعتبر هو العلم بموافقتها بحيث يتمكن من الرجوع اليها
عند طلب الحكم لا العلم عن ظهر القلب وكذا المراد من السنة معرفة
المقدار الذي يتعلق بالاحكام بان يعرفها بمتنها وسندها وفي ذلك معرفة
حال الرواة (قوله وان يعرف وجوه القياس) اي بشرائطها واحكامها
واقسامها والمقبول منها والمردود كل ذلك ليتمكن من الاستنباط الصحيح
(قوله والحق في موضع الخلاف في المسائل الفقهية الخ) هذا باثر ابن
مسعود رضي الله عنه في المفوضة اي ألقي لم يسم لها مهر حيث قال
اجتهد برأيي فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان
ولم ينكر عليه احد فكان هذا اجماعاً منهم بان الحق واحد

﴿ مراتب الفقهاء ﴾

ان مراتب الفقهاء سبع ﴿ الاولى ﴾ مرتبة المجتهدين في
 الشرع ﴿ الثانية ﴾ مرتبة المجتهدين في المذهب ﴿ الثالثة ﴾
 مرتبة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها عن صاحب
 المذهب ﴿ الرابعة ﴾ مرتبة اصحاب التخرج من المقلدين
 ﴿ الخامسة ﴾ مرتبة اصحاب الترجيح من المقلدين ﴿ السادسة ﴾
 مرتبة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوى والاقوى والضعيف
 وظاهر المذهب والرواية الدائرة ﴿ السابعة ﴾ مرتبة المقلدين
 الذين لا يقدرّون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين
 (قوله المجتهدين في الشرع) كالائمة الاربعة ابي حنيفة ومالك
 والشافعي وابن حنبل ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول
 رضي الله عن الجميع (قوله المجتهدين في المذهب) كابي يوسف ومحمد بن
 الحسن وسائر اصحاب الامام ابي حنيفة القادرين على استخراج الاحكام
 من الادلة على مقتضى القواعد التي قرروا لم استاذهم ابو حنيفة
 في الاحكام وان خالفوه في بعض احكام الفروع (قوله المجتهدين في
 المسائل التي لا نص فيها الخ) كالخصاف وابي جعفر الطحاوي وابي
 الحسن الكرخي وشمس الائمة الحلواني وشمس الائمة المرخسي وغير
 الاسلام البزدوي وغير الدين قاضي خان وامثالهم فانهم لا يقدرّون

على احاطة لافي الاصول ولا في الفروع لكنهم مستنبطون في الاحكام
التي لانص فيها عن الامام (قوله اصحاب التخرج الخ) كالرازي واحزابه
فانهم لا يقدرُونَ عَلَى الاجتهاد اصلاً لكنهم لاحاطتهم بالاصول
وضبطهم للآخذ يقدرُونَ عَلَى تفضيل قول ذي وجهين وحكم مبيهم
لامرين منقول عن صاحب المذهب او احد من اصحابه برأيهم
وطرحهم في الاصول والمقابلة على امثاله ونظائره من الفروع (قوله
اصحاب الترجيح الخ) كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية وامثالهما
وسأهم تفضيل بعض الروايات على بعض كقولهم هذا اولى وهذا
اصح رواية وهذا اوفق للناس (قوله المقلدين القادرين الخ) كاصحاب
المتون المعنونة من المتأخرين مثل صاحب الكنز وصاحب المختار
وصاحب الوقاية وصاحب المجموع وشأنهم ان لا يتقوا الاقوال المردودة
ولروايات الضعيفة (قوله المقلدين الذين لا يقدرُونَ على ما ذكر)
وهؤلاء شأنهم اتباع ما رجحه وصححه من تقدمهم من اصحاب
المراتب السابقة

❖ دأب المفتي ❖

لا بد للمفتي أن يعلم حال من يفتي بقوله ولا يكفيه
معرفة باسمه ونسبه بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته
في الدراية ومرتبته في مراتب الفقهاء المجتهدين ليكون على

بصيرة في التمييز بين القائلين المتخالفين وقدرة كافية بين
القولين المتعارضين وان ما اتفق عليه الامام واصحابه في
الروايات الظاهرة فعلى المفتي ان يفتي به قطعاً واما ما اختلفوا
فيه فقد اختلف فيه والمصحح ان المفتي اذا كان مجتهداً فانه
يتبع من الاقوال ما كان اقوى دليلاً واذا كان غير مجتهد
فيفتي بقول الامام مطلقاً ثم بقول الثاني ثم بقول الثالث ثم
بقول زفر والحسن بن زياد والحمد لله أولاً وآخراً

(قوله لا بد للمفتي الخ) مثله القاضي لانه لا فرق بينهما الا كون
المفتي يخبر عن الحكم الشرعي والقاضي يلزم به (قوله ما اتفق عليه
الامام واصحابه الخ) المراد بالامام ابو حنيفة رضي الله عنه واصحابه
ابو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد رضي الله عنهم
وعن باقي الائمة المجتهدين (قوله فيفتي بقول الامام مطلقاً الخ) اي
سواء كان معه احد اصحابه اولاً والمراد بالثاني ابو يوسف وبالثلث
محمد بن الحسن رضي الله عنهما وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً واسألك اللهم غفران الذنوب وستر العيوب
لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء
منهم والاموات انك مسمع قريب مجيب الدعوات يارب العالمين



❖ فائدة ❖

يقول جامع هذه الرسالة السيد عمر نور الدين الغرض من جمع
ووضع هذه الرسالة الجليلة تسهيل الوصول الى معرفة فن الاصول فاسأل
الله ان يعيدها من نظر غيبي حسود او احمق بحدوث والي اتمثل بقول
من قال وان كنت لست اهلاً للقال

ان يحسدوني فاني غير لائهم فبلي من الناس اهل الفضل قد حسدوا
فدام لي ولهم ما بي وما بهم ومات أكثرنا غيظاً بها يحد
انا الذي يحسدوني في صدورهم لا ارثي صدراً منها ولا ارد
(هَذَا) ويعجبي مدحاً في حق الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
ما قاله فيه ابن المبارك رضي الله عنه

لقد زان البلاد ومن عليها	امام المسلمين ابو حنيفة
باحكام وآثار وفقه	كآيات الزبور على صحيفه
فما في المشرقين له نظير	ولا في المغربين ولا بكوفه
بيت مشمراً سمر الليالي	وصام تبارك الله خيفه
فن كابي حنيفة في علاه	امام الخليفة والخليفة
رايت العالين له سفاها	خلاف الحق مع حجج ضعيفه
وكيف يحل ان يؤذى فقيه	له في الارض آثار شريفه
وقد قال ابن ادريس مقالاً	صحيح النقل في حكم لطيفه
بان الناس في فقه عيال	على فقه الامام ابي حنيفة
فلعله ربنا اعداد ومل	على من رد قول ابي حنيفة

فهرست الكتاب

وجه	وجه	وجه
٢	٢٠	المؤول
٣	٢١	الظاهر
٤	٢١	النص
٥	٢٢	المفسر
٦	٢٢	المحكم
٧	٢٣	المفني
٨	٢٣	المشكل
٩	٢٤	المجمل
١١	٢٤	المشابه
١٥	٢٥	خطاب الكفار
١٦	٢٥	الاجتهاد
١٨	٢٧	مراتب الفقهاء
٢٠	٢٨	دأب المفتي

